ومنها القدر الذي لا يدرك الطرف معه البول والخرء وغير الدم وفيه خلاف تقدم أول
كتاب الطهارة. قلت اذا كان على جرحه دم كثير لا يعفى عنه وخاف
من غسله صلى وجبيرته وجبت الاعادة على الصحيح الجديد لاطلاق والله اعلم. الشرط الخامس
ستر العورة ويجب في غير الصلاة في غير الخلوة وفي الخلوة أيضا على الاصح ومن شرط صحة
الصلاة في الخلوة وغيرها فان تركه مع القدرة بطلت. قلت فلو صلى عاريا ثم
علم بعد الفراغ انه كان فيها خرق يبين منه العورة وجبت اعادة الصلاة على المذهب سواء
كان علمها نسيها ام لم يكن علمها ومن شبهه بمن علم النجاسة بعد الفراغ فالمحتمل وقوف
الخرق بعد السلام فلا اعادة فطعا وجوز كشف العورة في الخلوة في غير الصلاة كالحاجة
والله اعلم وعورة الرجل الحر كان او عبدا ما بين السرة والركبة على الصحيح في وجه السرة
عورة وفي وجه الركبة عورة دون السرة وفي وجه شاذ منكر قاله الاصطخري كل عورة
الرجل القبل والدبر فقط. قلت وللناوجه ضعيف مشهور ان السرة عورة
دون الركبة والله اعلم واما المرأة فان كانت حرة فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين
ظهرهما وبطنهما الى الكوعين والمذهب وقيل وجه ان باطن كفيها ليس بعورة وقيل
الى يبدو غالبا عورة وان كانت امة او مكاتبة او مستولدة او مدبرة او بعضها
رقيقا ففيها ثلاثة اوجه اصحها عورتها كعورة الرجل والثاني كعورة الحرة الا رأسها
فانه ليس بعورة والثالث ما ينكشف في خدمتها وتسرقا كالرأس والرقبة وطرف الساق
وليس بعورة وما عداه عورة واما المكاتبي المتكل فان كان رقيقا فكالمعتق
الامة كعورة الرجل فلا يلزمه ان يشتري الستر الا ما بين السرة والركبة وان كان حرا او رقيقا
وقلنا عورة الامة اكثر من عورة الرجل وجب ستر الزيادة على عورة الرجل ايضا لانها
الانوثة فلو خالف فلم يشتر الا ما بين السرة والركبة فهل تصح صلاته وجهان. قلت
اصحهما لا تصح لان الستر شرط وشككنا في حصوله والله اعلم. فرع في صفة
الستر والستر بحيث لا تحول بين الناظر البشرة ولا يبقى الثوب الرقيق الذي
يشاهد من ورائه سواد البشرة ولا الغليظ المهلهل النسج الذي يظهر بعض العورة من وراءه
البشرة وبياضها ولا الغليظ المهلهل النسج الذي يظهر بعض العورة من وراءه
اللون ووصف حجم البشرة فلا بأس ولو وقف قبالة ضياء لم تصح صلاته الا اذا علم كثفه

لبرد اكم الثياب لتستر عنه ومنعت الخرق رؤية لون البشرة صحت صلاته ولو صلى
في ظلمة صحت على الاصح وصوت الصلاة في الماء ان تمكن من الركوع والسجود ايضا
على جنازة ولو طرعورته فاستتر باللون اجزاه على الصحيح الذي قطع به الجماهير سواء
وجد ثوبا ام لا ان على هذا اللون جلدا ثوبا وتخوم ساحله الظهر وجب على الاصح واما
صفة الستر فقال الاصحاب الستر عند مرور في من الخوات ولا يعتبر من اسفل الى
والا ارخى حتى لو صلى فتيقن متسع الذيل وكان على طرف سطح بركت عورته من نظر اليه
من اسفل جاز هذا قاله الاصحاب وتوقف صور السطح امام الكبير والشافعي ولو
صلى في قميص واسع الجيب بركت عورته من الاعلى بالركوع او السجود او غيرهما من احوال
الصلاة لم تصح صلاته وطريقة ان يزر جيبه او يشد وسطه او يشد موضع الجيب الذي
يليه على عاتقيه او نحو ذلك وقد الوا بكر واسع الجيب لكن يكاد يبدو صدر المستور او ذيله
او ظهره خرق يسير وامنه العورة فلا بأس بشيء من هذا ذكره وان كان الجيب بحيث
منه العورة في الركوع والسجود لكن ممنع منها لحيته او شعر رأسه صحت صلاته على
الاصح كما لو كان على اذا زاد تضع عليه الثوب بيده فلو شد التعبير بيده فعلى الوجهين
ولو كان القميص بحيث يظهر منه العورة عند الركوع ولا يظهر عند القيام فقال تعمدا له
ثم اذا ركع تبطل لانه تعمد اصلا فيه هذا الوجه فائدة الخلاف فيما لو افتدى عن
قبل الركوع وفيما لو التقى ثوبا على عاتقيه قبل الركوع واعلم انه على الشاذ ان يشمل المستور
اثنا بالبسر كالثوب والجلد واما بغيره كالطين فاما الغساط الصفيق ونحوه فلا عبرة به
لانه لا يعد مستترا عليه ولو وقف تحت وصل على جنازة فان كان واسع الرأس
يظهر منه العورة لم يجز وان كان ضيق الرأس فقال التهذيب يجوز ومنهم من قال لا يجوز
قلت الاصح الجواز ولو خرق الارض خرقا ووقف فيها لصلاة لكنا
ازرد التراب بحيث تستر العورة جاز والا فكما لو كشف لو ستر بحاجز ركبته لون البشرة
لم تصح والله اعلم. فرع اذا لم يجد المصلي ما يستر العورة صلى عاريا وقعد
في محراب التيمم فيه صلاته والقضاء ولو خرج من الغراة فلهم ان يصلوا جماعة ويقف
امامهم وسطهم جماعة النساء وهل يكره للغراة الجماعة فيه الاولى ان يصلوا فرادى
فوق الجديد الافراد افضل والقديم الجماعة افضل. قلت هكذا حكى جماعة